باب الاشتغال

(محاولة للتوجيه)

اعـــــــــداد
د. هشام سعيد محمود النعيمي
جامعة بغداد
كلية العلوم الإسلامية

Preparation
Dr . Hasham saeed mhmuod naemei
University of Baghdad/College Of Islamic Sciences

باب الاشتغال

(محاولة للتوجيه)

ملخّص البحث

أسلوب الاشتغال ليس أسلوباً صنعه النحاة؛ نعم قد يقال معالجته صناعة نحوية ولكن شواهده جاءت من أفصح كلام بلغة العرب؛ وهو كتاب الله تعالى الذي أقر فصحاء العرب وبلغاؤهم بفصاحته وعلو بيانه؛ فليس من الحكمة إلغاء الحديث بشأنه؛ وإنما لا بدَّ من توجيه تلك النصوص بما يضمن سلامة المعاني التي رمت إليها تلك النصوص؛ وقد وجدنا أكثر من توجيه عند القدماء والمعاصرين؛ ورأينا الحفاظ على فكرة العمل أو ما سمي بنظرية العامل لأنها فكرة للتيسير؛ ولأن النحو العربي بكل موروثه قائم عليها؛ على أننا لا ينبغي أن نغالي في اعتمادها إذا أدى ذلك إلى فساد المعنى؛ أو إلى تكلف ظاهر لا يقبله الذوق اللغوي السليم.

تمهيد

يقع (باب الاشتغال) في ألفية ابن مالك بعد موضوع الفاعل ونائب الفاعل وقبل موضوع تعدي الفعل ولزومه؛ والغالب أن يكون تدريس ما قبله وما بعده في السنة الثانية من الدراسة في أقسام اللغة العربية في الجامعات؛ والغالب أيضاً – إن لم نقل هذا الذي جرى عليه العمل – أن يؤشَّر عليه وعلى (باب التنازع) بلفظ (يُترك)؛ وذلك لارتباطه بما سمّي بـ(نظرية العامل) التي توالت عليها الانتقادات من كل حدب وصوب؛ من الزملاء والطلاب؛ على أن الدكتور فاضل السامرائي قد نبّه على أهمية هذا الباب منذ أمد ليس بالقليل؛ واقترح له توجيهاً إعرابياً خاصاً؛ إلا أنَّ قلة قليلة من تلامذته من حاول أن يدرِّسه؛ فهو باب متروك.

وقد أطلت التفكر فيما جاء عند القدماء فرأيت إمكان القول فيه كما قالوا؛ ورأيت أن ما عقدت عليه العزم بشأن هذا الباب يمكن أن يكون مشجعاً لزملائي أن يعيدوا النظر في مسألة ترك تدريسه؛ فكان هذا البحث الذي أرجو الله تعالى أن أكون قد وفقت فيه للصواب؛ فإن يكن ذلك فمنه وحده سبحانه له الفضل والمنّة؛ وإن تكن الأخرى فمن نفسي؛ وحسبي أني بذلت واجتهد وما توفيقي إلا بالله.

فكرة العامل:

وضع علماء العربية قوانين النحو من خلال نظرهم في كلام العرب شعره ونثره؛ من النصوص الأدبية من شعر وخطب وأمثال؛ ومما سمعوه مشافهة من العرب إذ خرجوا إلى مضارب القبائل ليسمعوا منهم وليدونوا ما سمعوا؛ وقبل ذلك كله من القرآن بقراءاته المتعددة، ويمكن أن يتصور الباحث عملهم في وضع القواعد بأنهم وجدوا مثلاً أن العربي إذا ذكر اسمين بادئاً بأحدهما مخبراً عنه بالثاني جاء كلا الاسمين منتهيا بصوت الضم نحو: زيدٌ كريمٌ؛ فاصطلحوا على تسمية الأول مبتدأ والثاني خبراً؛ وقالوا المبتدأ

والخبر مرفوعان في لغة العرب؛ وصوت الضم علامة الرفع؛ ثم جاءت تفصيلاتهم بشأن التنوين وأنواعه وعلامات الإعراب الأصلية والفرعية والإعراب الظاهر والمقدر وهلم جرا..؛ فإذا أراد إنسان أن يتكلم على وفق لغة العرب وجاء باسم ابتدأ به وأسند إليه الثاني فلا بدَّ له من رفعهما، ثم إنهم وجدوا أن العربي إذا عبر عن الجملة نفسها والإسناد ما زال على حاله ولكن تقدم الاسمَ الأوَّلَ لفظُ (إنَّ) قال: إنّ زيداً كريمٌ؛ فحكموا بأن الذي سبّب تغيُّر الصوت في آخر لفظ زيد من الضمّ إلى الفتح دخول (إنَّ) في الكلام؛ ووجدوا الأمر نفسه في حال دخول ألفاظ أخرى حصروها وأطلقوا عليها ما حضرهم من المصطلح.

وكانوا في هذا وفي سواه من أحوال لغة العرب بين أمرين؛ إما أن يقولوا: إن العربي إذا نطق بهذا اللفظ قبل الاسم المبتدإ به وكان مرفوعا حوَّله بسبب ذلك من الرفع إلى النصب؛ وإذا لفظت بذلك فعليك أن تنصب ما كان مبتدأ؛ وإما أن ينسبوا التغيير إلى هذه الألفاظ فيقولوا: المبتدأ مرفوع فإذا دخلت عليه (إنَّ) نصبته؛ أو لم يبق على ابتدائه؛ فهي عند سيبويه مثلاً جاءت تحت عنوان: ((هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل.))[1]؛ ويلاحظ أن سيبويه عدَّ هذه الأحرف المشبّهة بالفعل خمسة؛ بأن جعل (إنَّ) و(أنَّ) حرفاً واحداً تتغير حركة الهمزة فيه وفقاً لموقعه، وأسند العمل إليها؛ وإسناد العمل إلى هذه الأصوات اللغوية المنطوقة في التركيب من قبيل نسبة الشيء إلى سبب حدوثه لا إلى فاعله الحقيقي؛ كما يقال فلان قتله سهم؛ وفلان قتله سيف؛ وفاعل القتل مَن رمى السهم؛ ومن ضرب بالسيف؛ ففاعل النصب المتكلم وإنما نسبوا ذلك لهذه الألفاظ على سبيل الاختصار والحصر وتيسير التعليم؛ ولم يغب عنهم أن الفاعل هو المتكلم؛ ولا جهلوا ذلك الأمر؛ وفي هذا المعنى يقول ابن جني: ((وإنما قال النحويّون عامل لفظيّ وعامل معنويّ؛ ليُروك أن بعض العمل يأتي مسبَّباً عن لفظ يصحبه كـ:

مررت بزيد؛ وليت عَمراً قائم؛ وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء؛ ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر؛ وعليه صفحة القول؛ فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسِه لا لشئ غيرِه؛ وإنما قالوا لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ؛ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح.))[٢]؛ ومن هنا جاء حديثهم بشأن عمل الألفاظ بعضها في بعض؛ مما سمّي فيما بعد بـ(نظرية العامل)؛ واصطلحوا على تسمية التغيير الذي يكون في الألفاظ بالإعراب؛ وجعلوه أثراً يجلبه العامل؛ فالإعراب: ((اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا وتقديرا.))[٣]؛ وهو: ((على القول بأنه لفظي: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلته؛ وعلى القول بأنه معنوي: هو تغيير أواخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرا.))[٤] على أنهم نبهوا على أن هذا التغيير إنما هو للتفريق بين المعاني؛ ومعلوم أن الذي يريد نقل المعاني إلى المتلقي إنما هو المتكلم فهو فاعل الإعراب وليس اللفظ الذي جاء به؛ ((فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني ألا ترى أن القائل إذا قال ما أحسنْ زيدْ لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلاّ بالإعراب.))[٥]،

((والإعراب دخل الأسماء لمسيس الحاجة إلى الفصل بين المعاني.))[٦]، ((مذهب الجمهور، أن الإعراب إنما جيء به في الاسم ليدل على المعاني المعتَورِة عليه كقولهم: ما أحسن زيد؛ بالرفع في النفي؛ وبالنصب في التعجب؛ وبالجر في الاستفهام، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني ...))[٧]؛ ففكرة العمل؛ والبحث عن عامل لكل معمول؛ لا نرى إلغاءها لأنها وسيلة تعليمية ميسَّرة ميسِّرة؛ على أن ينبه الدارس على ما تقدم من كلام ابن جني وغيره.

وينبغي أن ننبه على أننا لا نسلم بكل ما قيل بشأن التوجيهات الإعرابية والتعليلات؛ ولاسيما ما يتصل بالعامل المعنوي وبالتقديرات؛ فهذا موضوع رحب للآخِر أن يقول فيه غير ما قاله الأوَّل لأنه لا يتناول صلب اللغة المروية أو المقيسة على المروي؛ ((قال الجاحظ: إذا سمعت الرجل يقول: ما ترك الأول للآخر شيئاً، فاعلم أنه ما يريد أن يفلح.))[٨] فنقول: إنّ علماء البصرة وهم أصحاب النحو السائد إلى يومنا غالوا في التقديرات التي وضعوها في مسألة الأثر الذي يجلبه العامل؛ بحيث أدى ذلك إلى تكلّف تراكيب في التقدير لا يتصور أن المتكلم أرادها؛ بل نصوا على أن ذلك التقدير للتمثيل ولا يُتكلم به؛ كما سنورده عن سيبويه؛ مما يمكن أن يدخل فيما عُبِّر عنه بإفساد المعنى؛ ومن ذلك مباحثهم فيما سمَّوه بالاشتغال.

المشكل في الباب:

جعل علماء البصرة الفعل المتعدي لواحد إذا نصب ضميراً بعده يعود على اسم متقدم لم يقْوَ على نصب ذلك الاسم الذي تقدم عليه؛ لأنه متعدٍ لواحد فلا يجوز أن يُعدَّى لاثنين؛ وذلك في نحو قولك: زيدٌ أكرمته؛ فالهاء مفعول به للفعل أكرم؛ ولذا يتعين رفع زيد بالابتداء ولا يجوز نصبه بالفعل أكرم الظاهر لأنه ناصب للضمير، ولكنهم واجهوا نصوصاً فصيحة جاءت على مثال: زيداً أكرمته؛ فخضعوا لما ورد؛ ولكنهم أوَّلوا النصب بأنه ليس بالفعل المذكور وإنما بفعل مقدر قبل الاسم المنصوب؛ فكان باب الاشتغال؛ وجعلوا حدَّه: ((أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم السابق؛ أو في سببيِّه وهو المضاف إلى ضمير ذلك الاسم السابق.))[٩] فقولنا: زيداً أكرم عمرٌو؛ لا مشكلة فيه عندهم، لأن الفعل (أكرم) نصب (زيداً) على أنه مفعول به مقدم؛ وارتفع (عمرٌو) به على أنه فاعل؛ وإن تقدم المفعول وتأخر الفاعل؛ فإذا نصب (زيد) وبرز الضمير العائد عليه أشكل الأمر في الظاهر؛ وذلك نحو: زيداً أكرمه عمرٌو؛

فالفعل (أكرم) نصب الضمير(الهاء في أكرمه) العائد على مَن وقع الإكرام عليه؛ و(أكرم) فعل لا ينصب مفعولين؛ فما الذي نصب (زيداً) ؟ وتزداد المسألة تعقيداً إذا جاء بعد المنصوب ما لا يعمل النصب؛ نحو: زيداً سلّمت عليه؛ أو: زيداً مررت بأخيه، أو يعمل النصب وقد نصب ظاهراً متصلاً بضمير يعود على المنصوب؛ نحو: زيداً أكرمت أخاه.

توجيه النصب:

ذكر سيبويه موضوع الاشتغال وأورد فيه من الصور ما هو متداول مسموع وما هو متصوَّر مصنوع؛ وعلل النصب في كل ذلك ورجح الرفع حينا والنصب حينا؛ وقد رأيت إيراد ما يغني البحث مما قال لأن كل من جاء بعده بنى على كلامه؛ وقد قيل إن كلَّ ما كتب في النحو بعده فهو عليه عيال[١٠]؛ قال سيبويه[١١]:((هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو أخر؛ وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم؛ فإذا بنيت الاسم عليه[على الفعل] قلت: ضربت زيداً، وهو الحدّ، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد ضرب زيد عمراً، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل؛ وكذلك هذا إذ كان يعمل فيه؛ وإن قدمت الاسم فهو عربيٌّ جيد كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قولك: زيداً ضربت، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في ضرب زيد عمراً وضرب عمراً زيد.))

وهذه الصورة كأنها مقدّمة للحديث في الموضوع إذ لا إشكال فيها ولا خلاف في توجيهها؛ وتقديم المفعول به على الفعل وفاعله بحيث ابتدأت به الجملة شأنه شأن تقديمه على الفاعل وحده دون الفعل؛ ويلاحظ أن كلامه على التقديم صريح في أن الصورة النواة للجملة الفعلية[١٢] كما يعبر عنه في النحو التوليدي تأتي بنظام الفعل فالفاعل فالمفعول؛ فنصب الاسم المتقدم دليل على أنه محول من موضعه. أما إذا جاء

الاسم مرفوعاً فهذا دليل على أنه ليس من صور التحول بل هو من صور ابتداء الكلام؛ قال: ((فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء؛ وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به، فإنما قلت عبد الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء؛ ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: { وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ } [فصِّلت: ١٧] وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر وشغلته به، ولولا ذلك لم يحسن؛ لأنك لم تشغله بشيء.)) وشأن هذه الصورة كشأن سابقتها تصلح تمهيدا لعرض صور الاشتغال.

فإذا جاء الاسم منصوباً في صورة ظاهرها أنها كصورة ما ابتدئ به الكلام وهي صورة: زيدٌ ضربته؛ فقيل: زيداً ضربته؛ فهو من بابٍ غير باب الابتداء؛ وقد وجَّهه على النصب بفعل واجب الإضمار يفسره المذكور بعده بلفظه أو بمعناه؛ قال: ((وإن شئت قلت: زيداً ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره،... وقد قرأ بعضهم[١٣]: { وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ } [فصلت:١٧]، وأنشدوا هذا البيت على وجهين: على النصب والرفع، قال بشر بن أبي خازم:

فأما تميمَ تميمَ بن مرّ فألفاهم القومُ رَوبى نياما

ومنه قول ذي الرمة:

إذا ابنَ أبي موسى بلالٍ بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر

فالنصب عربيٌ كثيرٌ، والرفع أجود ..)) ولعل هذه الصورة هي أصل صور الاشتغال لما فيها من وضوح التأويل بتقدم المفعول به على الفعل؛ سواء قيل إن العامل الفعل الظاهر

نفسه؛ أو فعل من لفظه لا يجوز إظهاره؛ أما سائر الصور فالتأويل فيها من معنى الفعل لا من لفظه؛ ولذلك جعله سيبويه من التمثيل الذي لا يُتكلم به قال في الموضع نفسه: ((فإن قلت: زيدٌ مررت به فهو من النصب أبعد من ذلك، لأن المضمر قد خرج من الفعل وأضيف الفعل إليه بالباء، ولم يوصل إليه الفعل في اللفظ، فصار كقولك: زيدٌ لقيت أخاه، وإن شئت قلت: زيداً مررت به؛ تريد أن تفسر به مضمراً؛ كأنك قلت إذا مثلت ذلك: جعلت زيداً على طريقي مررت به؛ ولكنك لا تظهر هذا الأول لما ذكرت لك، وإذا قلت: زيدٌ لقيت أخاه فهو كذلك، وإن شئت نصبت؛ لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به؛ والدليل على ذلك أن الرجل يقول أهنتَ زيداً بإهانتك أخاه؛ وأكرمتَه بإكرامك أخاه،... وإذا نصبت: زيداً لقيت أخاه، فكأنه قال: لابَست زيداً لقيت أخاه؛ وهذا تمثيل ولا يُتكلم به،... والرفع في هذا أحسن وأجود..)).

فإذا جاءت الجملة في باب العطف وتقدمها اسم منصوب جعل الاختيار للنصب؛ قال في الموضع نفسه: ((باب ما يُختار فيه إعمال الفعل مما يكون فيه المبتدأ مبنياً عليه الفعل وذلك قولك: رأيت زيداً وعَمراً كلمته؛ ورأيت عبد الله وزيداً مررت به، ولقيت قيساً وبكراً أخذت أباه، ولقيت خالداً وزيداً اشتريت له ثوباً؛ وإنما اختير النصب ههنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم،...ومثل ذلك قوله عز وجل: { يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا } [الإنسان:٣١]؛ وقوله عز وجل: { وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا (٣٨) وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا (٣٩)} [الفرقان] . ومثله: { فَرِيقًا هَدَى وفرِيقا حقَّ عليهِم الضَّلالةُ } [الأعراف: ٣٠]، وهذا في القرآن كثير.))

وأورد ابن الأنباري في الإنصاف قول البصريين وخلاف الكوفيين في التوجيه الإعرابي فقال: ((القول في ناصب الاسم المشغول عنه: ذهب الكوفيون إلى أن قولهم: زيداً

ضربته؛ منصوب بالفعل الواقع على الهاء؛ وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر؛ والتقدير فيه ضربت زيداً ضربته.))[١٤] وانتصر لقول البصريين؛ وانتصاره ظاهر من عنوان المسألة؛ إذ جعل الاسم مشغولاً عنه وهو مذهب البصريين؛ والكوفيون لا يرونه مشغولاً عنه بل هو على ما ذكر منصوب بالفعل المذكور الذي اتصل به الهاء؛ وهو قول الفرَّاء؛ ((وقال الفراء الفعلُ عاملٌ في الظاهر المتقدم وفي الضمير المتأخر.))[١٥]؛ وهذه الهاء ملغاة عند الكسائي فلا عمل لشيء فيها؛ ((وزعم الكسائي أن نصب المتقدم بالعامل المؤخَّر؛ على الغاء العائد.))[١٦].

ومهما يكن من شيء فإن ما دُعي بأسلوب الاشتغال أسلوب عربي فصيح ورد في أعلى النصوص التي جاءت بلغة العرب، وعالم اللغة من شأنه أن يصف ما ورد عن أبنائها؛ وأن يُقرَّ ما يقيسه المتأخر على كلام المتقدم لأن ((ما قِيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛...ألا ترى انك لم تسمع انت ولا غيرُك اسمَ كلِّ فاعل ولا مفعول وإنما سمْعتَ البعضَ فقسْت عليه غيرَه؛... لو سمعت ظَرُف ولم تسمع يَظْرُف هل كنت تتوقف عن أن تقول يظرُف؛ راكباً له غير مستحْيٍ منه، وكذلك لو سمعت سلِم ولم تسمع مضارعه أكنت تَرِعُ او ترتَدِع أن تقول يسلَم قياساً أقوى من كثير من سماع غيره، ونظائر ذلك فاشية كثيرة.))[١٧]؛ وله أن يفسر نظام كلامهم وفقاً لاجتهاده؛ وهو سعي للتعليل وليس من قبيل التصحيح أو التخطئة؛ وما ساغ لزيد من اللغويين في توجيه نظم كلامهم يسوغ لعمرٍو وغيره ممن يعتمد الأدلة؛ ويجتهد في القول؛ من غير أن يخالف أصول كلامهم؛ أو أن يؤدي إلى فساد المعنى؛ أما نحو البصريين فالأمر فيه على ما هو مشهور عنهم يتصل بتقدير فعل يناسب العبارة،((يجب كون الْمُقَدَّر في نحو: زيداً ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه؛ وفي بقية الصُّوَرِ من معناه دون لفظه فيقدر: جاوزت زيداً مررت به؛ وأهنت زيداً ضربت أخاه.))[١٨]

وأما الكوفيون فالفعل المذكور هو الناصب عندهم؛ ونسب إليهم ابن عقيل قولين في التوجيه؛ وذكر الردَّ على كل منهما وهما قولا الكسائي والفراء كما تقدم: ((والمذهب الثاني أنه منصوب بالفعل المذكور بعده؛ وهذا مذهب كوفي؛ واختلف هؤلاء فقال قوم: إنه عمل في الضمير وفي الاسم معاً؛ فإذا قلت زيدا ضربته كان ضربت ناصباً لزيد وللهاء؛ ورُدَّ هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره؛ وقال قوم هو عامل في الظاهرِ والضميرُ ملغًى؛ ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل.))[١٩] فالقول الأول للفراء؛ والثاني للكسائي ((وزعم الكسائي أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على الغاء العائد؛ وقال الفراء الفعلُ عاملٌ في الظاهر المتقدم وفي الضمير المتأخر؛ ورُدَّ على الفراء بأن الفعل الذي يتعدى لواحد يصير متعدياً لاثنين؛ وعلى الكسائي بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كـ(زيداً ضربت غلامَه) فلا يستقيم إلغاؤه.))[٢٠]

ويلاحظ تغاير الرد المذكور على كلٍّ من القولين؛ وهو تغاير متناصر وليس متعارضاً؛ فقول الكسائي ردّ عند ابن عقيل ((بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل.)) وعند ابن هشام رُدَّ ((بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كـ(زيداً ضربت غلامَه) فلا يستقيم إلغاؤه.))؛ وقول الفرّاء رُدّ عند ابن عقيل ((بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهَره.))؛ وعند ابن هشام رُدَّ ((بأن الفعل الذي يتعدى لواحد يصير متعدياً لاثنين.))

وقد جعل الدكتور فاضل السامرائي ((ما ذهب إليه الفراء مقبولاً في نحو: خالداً أكرمته، غير مقبول في نحو: خالداً سلمت عليه؛ ومحمداً خطت له قميصًا، وكذلك ما ذهب إليه الكسائي.))[٢١] ؛ وقبول قول الفراء في نحو: خالداً أكرمته؛ صريح في إجازة أن يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهَره؛ وفي إجازة أن يصير الفعل الذي يتعدى لواحد

متعدياً لاثنين؛ وكذلك قبول ما ذهب إليه الكسائي صريح في جواز إلغاء الأسماء بعد اتصالها بالضمائر؛ والصورة غير المقبولة عنده هي صورة الضمير الذي في موضع جر ومظهَره منصوب؛ على أنه يمكن أن يقال الجار والمجرور متعلقان بالفعل فهما معمولان له؛ وهو ناصب للمتقدم عامل فيه؛ فيستقيم في المثالين قول الفراء، وقال في الموضع نفسه: ((فتقدير الجمهور متمشٍ مع الصنعة الإعرابية إلا أنه مفسد للمعنى؛ مفسد للجملة، وما ذهب إليه الكسائي والفراء مفسد للصنعة الإعرابية ولا يستقيم في كثير من التعبيرات.))، واقترحَ إذا أريد الإبقاء على المصطلح أن يعرب الاسم المنصوب (مشغولاً عنه)؛ وهو اللفظ الذي جعله ابن الأنباري عنواناً للمسألة كما تقدم؛ فقال في الموضع نفسه: ((يمكن أن يعرب الاسم المتقدم مشغولاً عنه منصوباً؛ ولا داعي لأن نذكر له ناصباً؛ لأن تقدير الناصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها، فإنه يمكن أن يقال إن الفاعل في العربية مرفوع، والمفعول به منصوب، والمبتدأ مرفوع، والمشغول عنه منصوب، وهكذا.. ولا داعي للسؤال عن العامل الذي أحدث هذا، وإذا كان لا بدَّ من الجواب فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه .)).

:ا الحلّ الذي اقترحه الدكتور فاضل لا شك في كونه حلاً ميسّرًا؛ بيد أنه يشكل عليه ارتباط المصطلح بنظرية العامل التي شجع على تركها، فالسؤال الذي سيرد عند ذكر مصطلح : "مشغول عنه" هو: ما اللفظ الذي شُغل عن هذا الاسم المنصوب؟ وما الذي شغله عن نصبه؛ فالمشكل قائم في المصطلح؛ أما أصل المقترَح بأن لا يسأل عن العامل فحقيق بأن يستفاد منه في التيسير؛ وهو ما ذهب إليه من قبلُ ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ) إذ دعا إلى إلغاء فكرة العامل؛ وحين بحث موضوع الاشتغال فصّل القول فيه وتوسع في إيراد صور الاسم المقدم في حال النصب وفي حال الرفع ليظهر كما قال استيعابه للباب وإمكان توجيه الرفع والنصب على أن العرب هكذا نطقت:((إن كل فعل تقدمه اسم وعاد منه على الاسم ضمير مفعول أو ضمير متصل بمفعول أو

بمخفوض أو بحرف من الحروف التي يخفض ما بعدها فإن ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبراً أو غير خبر؛ وغير الخبر يكون أمراً أو نهياً أو مستفهَماً عنه أو محضوضاً عليه أو متعجَّباً منه؛ فإن كان أمراً أو نهياً فالاختيار فيه النصب ويجوز رفعه؛ كقوله: زيداً اضربه؛ وكذلك: زيداً اضرب غلامه؛ وكذلك زيداً امرر به، والنهي كالأمر،... وإذا قلت: (زيداً فاضربه) فلا يجوز في (زيداً) إلا النصب ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء كما يجوز في (زيداً اضربه)؛ فإن جعل خبرَ مبتدإ محذوف جاز؛ كأنه قال: هذا زيدٌ فاضربه؛ ولا يجوز زيدٌ فاضربه على أن يكون (زيدٌ) مبتدأ واضربه خبر كما لا يجوز: زيدٌ فمنطلقٌ،... وإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع؛ ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتِّباعاً لكلام العرب،...قد أتيت في هذا الباب على ما يُحتاج إليه ويُستغنى به وزدت توجيه الأقوال والاحتجاج على سيبويه وله ليعلم القارئ أني وقفت على أقوالهم وعرفت ما أثبت ولم أحتج إلى إضمار ما الكلام تامٌّ دونه.))[٢٢]، وقد ذكر د. شوقي ضيف قاعدة لحال المنصوب والمرفوع لعله استنبطها من الصفحات العشرين التي تحدث فيها ابن مضاء بشأن الاشتغال وتفصيلاته؛ فقال عنه: ((وإنه ليضع قاعدة بسيطة تفسر صيغ الاشتغال كلها ومتى تنصب ومتى ترفع وهي: أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نُصب لأنه في مكان نصب؛ وإلا رفع لأنه في مكان رفع؛ وبذلك حلَّ باب الاشتغال وأراحنا من تعسف النحاة في حمل أمثلة تارة على النصب وتارة على الرفع ثم اختلافهم في ذلك وجدلهم جدلاً طويلا.))[٢٣]؛ وقال أيضاً: ((زيداً ضربته؛... نعرب (زيداً) مفعولاً به؛ ولكن لا نقدر له عاملاً محذوفا.))[٢٤]، وكلام ابن مضاء عن الضمير العائد على الاسم المقدَّم صريح في أن الضمير له موضع من الإعراب فإذا كان في موضع نصب والاسم المقدم منصوب فينبغي على منهج جمهور النحويين من البصرة والكوفة أن يفسر نصب اللفظين والفعل

المنطوق واحد؛ أما قوله: ((يرفعه المتكلم وينصبه اتِّباعاً لكلام العرب)) فمبني على مذهبه في إلغاء العامل؛ وهو غير منهج الجمهور. والاسم المنصوب في جملة الاشتغال يعود عليه ضمير في صورتين: صورة النصب وصورة الجر، وهما الصورتان اللتان كان عليهما الاسم في البنية العميقة قبل التحويل فالظهور في البنية السطحية؛ ذلك أن المتكلم يركب الكلام في ذهنه وفقاً لنظام لغته والمعجم الذي في ذهنه فتكون الجملة النواة؛ ثم يُحدث عليها من التحويل ما يستدعيه السياق أو المقام وفقاً لقوانين لغته في التحويل؛ ثم يخرجها بالأصوات المصطلح على معانيها في لغته[٢٥]؛ ((فمن أجل أن نفهم جملةً ما من الضروري أن نعرف جمل النواة التي اشتقت منها هذه الجملة؛ وبعبارة أدق علينا أن نعرف خيوط الانتهاء التي تعتمد عليها جمل النواة هذه.))[٢٦]؛ ((جرت محاولات عديدة من الباحثين في تطبيق القواعد التحويلية على اللغة العربية أثبتوا من خلالها صلاحية هذه القواعد للتطبيق على اللغة العربية.))[٢٧] ولا ينبغي أن يتصور عندما تذكر مراحل التحول في جملة أو لفظة أن ذلك يحدث بالأصوات المنطوقة؛ إنما هو أمر يحدث في الذهن بصورة في غاية السرعة؛ فحين صاغ العربي مثلاً من لفظ الخوف على مثال أَفْعَل يُفْعِل قال: أَخَاف يُخِيف؛ فجاء عالم اللغة واجتهد في أن يعرف ما الذي أجراه ابن اللغة في ذهنه وفقاً لما علم من مقاييس لغته فقال: إنه بنى اللفظ على: أَخْوَف يُخْوِف ليوافق المثال؛ فجاء عنده صحيحٌ ساكن يليه معتل متحرك؛ وقد علم من قياس كلامهم أنهم ينقلون الحركة من المعتل إلى الصحيح؛ فيضعف المعتل بسكونه؛ فيقلب إلى معتل يجانس الحركة المنقولة[٢٨]؛ ففي أَخْوَف تنقل الفتحة من الواو إلى الخاء ثم تقلب الواو إلى ألف مجانسة للحركة المنقولة فيقال: أَخَاف؛ وفي يُخْوِف؛ تنقل الكسرة من الواو إلى الخاء ثم تقلب الواو إلى ياء مجانسة للحركة المنقولة فيقال: يُخِيْف؛ أو إن شئت فقل فيهما: تحذف قاعدة المزدوِج الصاعد ويمد الصوت بقمَّته؛ أي تحذف الواو من أخوَف ويمد الصوت بالفتحة؛ وتحذف من يخوِف ويمد الصوت

بالكسرة؛ كلّ ذلك يحدثه المتكلم في البنية العميقة أي في ذهنه بما لا يكاد يدرك من السرعة؛ ويظهر على السطح البنية السطحية ممثلة بالأصوات الدالّة؛ وعلى هذا ينبغي أن يفهم ما نقوله من أن الجملة النواة كانت كذا ثم دخلها التحويل فصارت كذا؛ فالنواة والتحويلات إنما تكون في الذهن ثم تظهر الصورة المنطوقة؛ وفي ضوء ما تقدم نقول: إن ما أورده العلماء من شواهد من القرآن الكريم مردُّه إلى صورتين: الأولى جاء على مثالها قولُهم: زيداً ضربته؛ والضمير في موضع نصب؛ والثانية جاء على مثالها قولُهم: زيداً مررت به؛ أو زيداً ضربت أخاه؛ والضمير فيهما في موضع جرّ.

أحوال الضمير:

رأينا أن الذي سبب الإشكال في نحو قولهم: زيداً ضربته وجود الضمير في (ضربته) لأن الفعل على قولهم اشتغل بنصبه فلم يقوَ على نصب المتقدم؛ ولولا ذلك لنسب النصب إليه كما هو الحال في قولك: زيداً ضربت؛ والضمير في لغة العرب يؤتى به لفوائد في التركيب وفقاً لموضعه فيه؛ فمن مواضعه أن يحيل المتلقي على اسم ظاهر متقدم؛ أو متأخر في اللفظ أحياناً؛ لتجنب التكرار؛ فمن الإحالة على متقدم قولك: زيدٌ أكرمه أبوه؛ فلو أظهرت في موضعَي الإضمار لقلت: زيدٌ أكرمَ زيداً أبو زيدٍ؛ وليس هذا من كلامهم؛ وهذا النوع من الإحالة هو الأصل في عود الضمير ((اعلم أن حكم المضمر أن يجيء بعد ظاهر يتقدمه يعود عليه؛ لأنه مبهم ولا يُعقَل على مَن يعود عليه حتى يتقدمه اسم ظاهر يعود عليه؛ هذا أصله.))[٢٩]، ومن الإحالة على متأخر في اللفظ دون الرتبة قولك: أكرمَ أباه زيدٌ؛ لأنه عاد على الفاعل واتصل بالمفعول ورتبة الفاعل التقدم بأن يلي الفعل ولو أظهرت لقلت: أكرم أبا زيد زيدٌ؛ وكقوله تعالى: { فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى (٦٧) } [طه] فالهاء في { نفسه } عادت على موسى وهو فاعل أوجس وقد تأخر في اللفظ مع تقدمه في الرتبة؛ ولو قلت على مثاله: أحسَّ

في رأسه ألماً زيدٌ؛ وأظهرت في موضع الإضمار فقلت: أحسَّ في رأس زيدٍ ألماً زيدٌ؛ لم يكن من كلامهم، وهذا الضمير المُحيل له موقعه من الإعراب نصباً أو جرّاً في الجمل المتقدمة؛ فهو مثلاً في موضع نصبٍ وفي موضع جرّ في (زيدٌ أكرمه أبوه) فهذا شأن الضمير الذي نسمّيه الضمير (المُحيل).

ومن مواضع الضمير أن يكون مانعاً للبس وهو الذي اصطلح البصريون على تسميته بضمير الفصل ((ويتوسط بين المبتدأ وخبره؛ ... ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التوكيد؛ ويسميه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً، وذلك في قولك: زيد هو المنطلق، وزيد هو أفضل من عمرو، وقال تعالى: { إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ } [الأنفال:٣٢] ، وقال تعالى: { كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ } [المائدة: ١١٧]))[٣٠]، ونحو قولك: زيدٌ هو الكريمُ؛ فلو قيل زيدٌ الكريمٌ؛ التبس اللفظ على المتلقي أيريد المتكلم أن يصل كلامه فيقول مثلاً: كان من شأنه كذا وكذا فيكون (الكريم) صفة؛ أم أنهى كلامه وأراد أن يخبر عن زيد بأنه الكريم؛ فجاء الضمير (هو) ليمنع اللبس وتتمحض العبارة لصورة المبتدأ والخبر؛ وهذا الضمير (الفاصل) بين الصفة والخبر ليس له موضع من الإعراب ((واعلم أن ما كان فصلاً لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر، وذلك قولك: حسبتُ زيداً هو خيراً منك.))[٣١] مع أنه في المعنى (محيل) على اسم ظاهر؛ يتغير بتغيره فيقال الزيدان هما الكريمان؛ والهندات هنّ الكريمات؛ وهلمّ جرا، ومن فوائد الضمير أن يكون حالاّ في مكان الاسم المحوَّل عن موضعه؛ ولا يتصور انفكاكه عن الإحالة على الاسم الظاهر؛ فهو حالٌّ مُحيلٌ ولكن الاهتمام يتجه إلى كونه حالاّ مما يميزه عن الضمير المُحيل الذي هو للإحالة وحدها؛ وهذه الصورة هي التي نريد توجيه العناية إليها في تفسير صورة العبارة فيما سمي بالاشتغال؛ فالضمير في قولهم: زيداً ضربته؛ قد حلَّ في محلّ لفظ زيد في ضربت زيداً؛ ذلك أن الجملة العربية تقوم على الإسناد؛ المسند والمسند إليه؛ وللإسناد صورتان في التركيب: صورة المبتدأ

والخبر؛ وصورة الفعل والفاعل؛ أو ما ينوب عن الفاعل؛ وتأتي التكملات بعد الإسناد من ظروف ومفعولات وغيرهما؛ فقولنا: (قدِم زيد)؛ من نوع الفعل والفاعل؛ وتكون العناية موجهة إلى حدث القدوم؛ فإذا أريد توجيه العناية إلى الشخص قيل زيدٌ قدِم؛ فهذه جملة بدأناها بالاسم وبنينا عليها الفعل؛ وقد علم من كلامهم أن الفعل لا بدّ له من فاعل يأتي بعده؛ إما ظاهر وإما مستتر؛ ففي (قدِمَ) من قولنا: (زيدٌ قدِم) فاعل مستتر يعود على زيد؛ والدليل على ذلك ظهوره في حال التثنية والجمع نحو: الزيدان قدما؛ والزيدون قدموا؛ والهندات قدمن؛ ومن هذا القبيل قولك: زيدٌ أكرمته؛ وزيدٌ مررت به؛ وزيدٌ أكرمت أخاه، فصورة البدء بالمرفوع تصلح تمهيداً للحديث بشأن نصب المتقدم ليُعرف الفرق في نظم الكلام والعناية بالمتقدِّم؛ وقد أوردنا آنفاً كلام سيبويه في هذا، ومهما يكن من أمر فتفصيل الكلام في هذه الصور ليس مما نحن بسبيله من الحديث بشأن ما سمّي بباب الاشتغال لأن هذا الباب يتعلق به ما جاء فيه الاسم منصوباً نحو زيداً أكرمته؛ وزيداً مررت به؛ وزيداً أكرمت أخاه؛ وهو ما صرح به ابن هشام بقوله: ((ولم نَذْكُر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حَدَّ الاشتغال لا يَصْدُق عليه.))[٣٢]

اقتراحنا في توجيه النصب:

ذكرنا آنفاً أن بناء الإسناد في العربية يقوم على نظامين: نظام المبتدأ والخبر؛ ونظام الفعل ومرفوعه (الفاعل أو ما ينوب عنه)؛ فإذا كان محور العناية والاهتمام الذات بدئ بالاسم ويكون مرفوعاً في تركيب الجملة النواة؛ وإذا كان الحدث وفاعله محور العناية والاهتمام بدئ بالفعل؛ فإذا وجدنا الاسم مبدوءاً به وهو منصوب غير مرفوع علم أنه ليس محور العناية والاهتمام؛ بل هو نتاج تحويل أوقعه المتكلم على الجملة النواة لعناية ثانوية بالاسم ويبقى الحدث ممثلاً بلفظ الفعل هو موضع العناية الأساسية في الجملة؛((قولك: ضرب عبدُ الله زيداً؛ فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب؛ وشغلت

ضرب به كما شغلت به ذهب؛ وانتصب زيد لأنه مفعول تعدي إليه فعل الفاعل، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأولى منه وإن كان مؤخراً في اللفظ؛ فمن ثم كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم.))[٣٣] والذي يتجه لنا والله أعلم أننا إذا قلنا: أكرمت زيداً؛ ثم قدّمنا معمول الفعل وجعلناه منصوباً؛ ترك في موضعه ضميراً يعود عليه؛ والدليل على وجود هذا الضمير الذي نسميه الضمير (الحالّ) ظهوره في صور التثنية والجمع بما يناسب ذلك؛ لأنك تقول في (أكرمت الزيدَينِ): (الزيدَينِ أكرمت) بالإضمار أو (أكرمتهما) بإظهار الضمير؛ وفي (أكرمت الزَّيدِينَ): (الزَّيدِينَ أكرمت) أو (أكرمتهم)؛ وفي (أكرمت الهنداتِ): (الهنداتِ أكرمت) أو (أكرمتهنَّ)؛ كما تقول في (أكرمت زيداً): (زيداً أكرمت) بالإضمار في (أكرمت) أو (زيداً أكرمته) بالإظهار؛ كما أضمرت وأظهرت في غير الإفراد؛ ولنا في هذا مقترح لعله يحسن في معالجة ما سمي بباب الاشتغال؛ وذلك أن يقال: إن الضمير المستتر؛ أو الظاهر؛ في الإفراد؛ وفي التثنية والجمع؛ إنما هو ضميرٌ(حالٌّ) في موضع الاسم المحوَّل؛ ونقول هذا الضمير لا محل له من الإعراب؛ كما قالوا في ضمير الفصل إنه لا محل له من الإعراب؛ ويكون قولهم: زيداً ضربته؛ من هذا القبيل؛ فيعرب(زيداً) مفعولاً به مقدَّماً للفعل ضرب؛ والهاء في (ضربته) ضميرٌ حالٌّ لا محل له من الإعراب؛ والقول بأنه لا محل له من الإعراب يومئ إلى ما نُقل عن الكسائي من أن هذه الهاء ملغاة عنده فلا عمل لشيء فيها[٣٤].

يبقى كيف توجه في ضوء هذا المقترَح العباراتُ الواردة من نحو: زيداً مررت به؛ وزيداً خِطت له قميصاً؛ وزيداً ضربت غلامه؛ فنقول بالإفادة من تصور الجمل النَّوى: الأصل في هذه الجمل وما يماثلها أنها قائمة على نظام الإسناد الفعلي قبل التحويل؛ وهذا معناه

أن عناية المتكلم متجهة إلى الفعل والاهتمام به؛ فأصل قولهم: زيداً مررت به؛ مررت بزيد، وأصل قولهم زيداً خِطت له قميصا: خِطت لزيد قميصاً؛ وأصل زيداً ضربت غلامه: ضربت غلام زيد؛ ثم حدث التحويل لتوجيه عناية فرعية إلى زيد مع الحفاظ على أصل العناية والاهتمام بالفعل؛ ولو أريد توجيه العناية الأساسية إلى زيد وجعل العناية بالفعل ثانوية لرفعت الكلمة على الابتداء فقيل: زيدٌ مررت به؛ وزيدٌ خطت له قميصا؛ وزيدٌ ضربت غلامه؛ فانتصاب الاسم وعدم ارتفاعه دليل على أن العناية الأساسية موجهة إلى الفعل لا إليه؛ والذي يتجه لنا في هذا أن التحويل مرّ بأكثر من مرحلة؛ فالأصل مررت بزيد؛ حولنا بزيد إلى أول الجملة للاهتمام الفرعي وكان لا بد من ترك ضمير حالّ بسبب التحويل وهو ضمير متصل لا يقوم بنفسه فنزعنا الباء من لفظ بزيد وأعدناها إلى الضمير فصار (به) وانتصب (زيد) بنزع الخافض؛ وهذا مذهب الفراء في أن كلَّ شيء نزعت منه الخافض فهو نصب؛ قال في قوله تعالى: { وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ } [المؤمنون: ٦٠]: ((وَجِلَة من أنهّم؛ فإذا ألقيت (مِن) نصبت؛ وكلُّ شيء فى القرآن حذفت منه خافضًا فإن الكسَائىّ كَانَ يَقول: هو خَفض عَلَى حَالِه، وقد فسّرنا أنه نصبٌ إذا فُقد الخافض.))[٣٥]، ولذا تعرب الجملة: زيداً منصوب بنزع الخافض؛ والباء في (به) عماد للهاء مثل إيّا في إيّاك؛ والهاء ضميرٌ حالٌّ لا محل له من الإعراب؛ والقول في إعراب زيداً خِطت له قميصا كالقول فيما تقدم لأن أصلها قبل التحويل: خطت لزيدٍ قميصاً؛ ثم لزيدٍ خطت قميصا؛ ثم زيدا خطت له قميصاً؛ وهذا الترتيب في تصور التحويل في الذهن أو في البنية العميقة يذكر بكلام ابن جني على حفظ المراتب[٣٦]؛ فزيداً منصوب بنزع الخافض وهو اللام؛ واللام في له عماد للضمير؛ والضمير حالّ لا محل له من الإعراب.

وما ذكره ابن هشام من احتجاج ((على الكسائي بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كـ(زيداً ضربت غلامَه) فلا يستقيم إلغاؤه.)) يقال فيه: الأصل: ضربت غلامَ

زيد؛ حُوِّل المضاف إليه إلى أول الجملة فحلَّ محله الضمير؛ الذي يقال فيه إنه (حالٌ) لا محل له من الإعراب؛ طرداً للباب؛ مع أنه يمكن إعرابه في موضع جر بالإضافة؛ لأن اطِّراد الباب أولى من شذوذه[٣٧]؛ ويقال (زيداً) منصوب بنزع الخافض؛ لأنه مضاف إليه قبل التحويل؛ والإضافة تكون ((على معنى اللام بأكْثَرِيّةٍ؛ وعلى معنى مِنْ بكثرة؛ وعلى معنى في بِقِلّة.))[٣٨]؛ وفي كل الأحوال في العبارة خافض مقدر انفك الاسم عن تقديره بسبب تحويله.

التطبيق:

نقترح بادئ ذي بدء أن يستبدل بعنوان (باب الاشتغال) عنوان (البدء بالاسم المنصوب محوَّلا)

ويطبق مقترح التحويل على النصوص التي أوردوها في باب الاشتغال ولاسيما شواهد القرآن بقراءاته المتواترة وغير المتواترة؛ ومن ذلك:

أولاً: الضمير في موضع نصب:

١- قوله سبحانه في سورة الحِجْر: { وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ (١٦) وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ (١٧) إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ (١٨) وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ (١٩) }

نلاحظ أن العناية الأساسية في سياق الآيات موجهة للفعل فالحدث الذي في الفعل والمسند إليه هما محور الاهتمام سواء في { مددناها } أو في ما تقدم من { جعلنا } و{ زيّنا } و{ حفظنا } وما تبع ذلك من { ألقينا } و{ أنبتنا }؛ فلفظ الأرض محول عن موضع المفعول به لعناية خاصة لا ترقى إلى العناية بالحدث وفاعله؛ فبُيِّن ذلك بنصبها؛ ولو رفعت لكانت الجملة على أول التركيب بالجملة النواة من قَبيل الابتداء بالذات مرفوعاً

لبيان كونه محور الاهتمام؛ وأن العناية الأساسية موجهة إليه؛ والسياق لا يسعف في هذه العناية؛ ولم نجد قراءة في المتواتر برفع الأرض في هذا الموضع[٣٩]، والبنية النواة المتصورة للجملة خارج القرآن قبل التحويل: (ومددنا الأرضَ) حوِّل المفعول به لبعض العناية فجاء الضمير في موضعه؛ فيكون الإعراب: الأرضَ مفعول به مقدَّم للفعل مدَّ؛ و{ ها } ضميرٌ حالٌّ لا محل له من الإعراب.

٢ – قوله سبحانه في سورة النحل: { خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (٣) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ (٤) وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (٥) }

للفراء في هذه الآية كلام يحسن إيراده لما فيه من تفصيل مذهبه في التأويل فيما سمي بالاشتغال؛ ولعبارته التي لنا عليها كلام؛ قال: ((وقوله:{ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ...} نصبت (الأنعامَ) بخلقها لمَّا كانت فى الأنعام واو؛ كذلك كلُّ فعل عاد على اسم بِذكرِه قبل الاسم واو أو فاء أو كلام يحتمل نُقْلة الفعل إلى ذلك الحرف الذى قبل الاسم؛ ففيه وجهان: الرفع والنصب؛ أمَّا النصب فأن تجعل الواو ظَرْفا للفعل؛ والرفع أن تجعل الواو ظرفاً للاسم الذي هى معه؛ ومثله: { وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ } [يس:٣٩]؛ { والسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ } [الذاريات:٤٧]؛ وهو كثير، ومثله: { وكُلَّ إنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ } [الإسراء: ١٣]؛ { وكُلَّ شيء أَحْصَيْنَاهُ } [يس: ١٢]؛ والوجه فى كلام العرب رفع (كُلّ) في هذين الحرفين، كان في آخره راجع من الذكر أو لم يكن لأنه فى مذهب ما مِن شيء إلاّ قد أحصيناه فى إمَام مبين؛ والله أعلم، سمعت العرب تُنشد:

ما كلُّ مَنْ يظَّنُّنِى أَنا مُعْتب ولا كلُّ ما يُرْوَى عَليَّ أقول

فلم يوقع على (كلّ) الآخرة (أقول) ولا على الأولى (مُعتب)؛ وأنشدني بعضهم:

قد عَلِقت أَمُّ الخِيَار تَدَّعِى عليَّ ذَنْبا كلُّه لم أصْنِع

وقرأ علىَّ بعضُ العرب بسورة يس { وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ في إِمَامٍ مُبِين } [يس:١٢] رفعاً قرأهَا غير مَرّة.

وأمَّا قوله: { وكلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فى الزُّبُر } [القمر:٥٢] فلا يكون إلاّ رفعاً؛ لأن المعنى – والله أعلم – كلُّ فعلهم في الزبر مكتوب، فهو مرفوع بفي و(فعلوه) صلة لشيء، ولو كانت (في) صلة لـ(فعلوه) فى مثل هذا من الكلام جاز رفع كل ونصبها؛ كما تقول: وكلّ رجل ضربوه فى الدار، فإن أردت ضَرَبوا كلَّ رجل فى الدار؛ رفعت ونصبت، وإن أردت: وكلٌّ من ضربوه هو فى الدار؛ رفعت.))[٤٠]؛ وكان قد ذكر ذلك في موضع متقدم: ((وقوله { وكلَّ إنسانٍ ألزمناه طائِرَهُ فى عُنُقه } [الإسراء: ١٣] العرب في (كل) تختار الرفع، وقع الفعل على راجع الذكرِ أو لم يقع، وسمعت العرب تقول { وكُلَّ شَيْءٍ أحْصَيْنَاهُ فى إمَامٍ مُبِينٍ } [يس: ١٢] بالرفع وقد رجع ذكره.))[٤١]

والغريب من قول الفراء (والوجه فى كلام العرب رفع (كُلّ) في هذين الحرفين) يعني في آيتي سورة الإسراء وسورة يس؛ وقوله: والعرب تختار الرفع؛ وسمعت العرب تقول بالرفع؛ مع أن القراءات العشر المتواترة على النصب فيهما[٤٢]؛ بل لم يرد فيهما غير النصب في القراءات الأربع التي جعلت فوق العشرة وصنفوها في الشاذ[٤٣]، ومعلوم أن القراءات تمثل ما عليه العرب في مكة والمدينة والبصرة والكوفة والشام؛ والقبائل التي في هذه البلاد قبائل عربية لا يشك في عربيتهم؛ وقد قرأوا بما أقرأهم به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربه سبحانه؛ ولم يكن إجماع القراء غائباً عنه فقد قال من بعدُ في موضع آخر: ((وقوله: { وَكُلَّ شيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ } [يس: ١٢] القراء مجتمعون على نصب (كُلّ) لما وقع من الفعل على راجع ذكرها؛ والرفع وجه جيّد؛ قد سمِعتُ ذلك من العرب؛ لأن (كُلّ) بمنزلة النكرة إذا صحبها الجحد؛ فالعرب تقول: هل

أحد ضربته، وفي (كلّ) مِثْل هذا التأويل، ألا ترى أن مَعْنَاه: ما من شيء إلاّ قد أحصينَاه.))[٤٤]؛ ولو قال: والأعراب هذا شأنهم؛ لكان له في ذلك العذر بأن أهل البادية على زمانه لم يكونوا متقنين لما أنزل على رسول الله من قرآن فأعربوا على ما يفهمون من المعنى؛ وهو غير المعنى الذي أرادته الآية؛ فقوله: { وكلَّ إنسانٍ ألزمناه طائِرَهُ فى عُنُقه } يشير إلى توجه العناية لفاعل الإلزام وفعله، ولا يفهم من النص توجيه العناية إلى كل إنسان؛ وكذلك في قوله: { وكُلَّ شَىْءٍ أحْصَيْنَاهُ فى إمَامٍ مُبِينٍ } تتوجه عناية المتلقي إلى الذي أحصى كل شيء وفعله وليس إلى الأشياء المحصاة؛ وسيأتي الكلام بشأن الآيتين في موضعه.

أما بشأن آية سورة النحل فالذي يتجه لنا فيها أن العناية الأساسية موجهة إلى الحدث الذي في الفعل { خلق } وإلى فاعله المسند إليه الفعل؛ فهما محور الاهتمام؛ { خلق [هو] }، والبنية النواة المتصورة للجملة خارج القرآن قبل التحويل: (وخلق الأنعامَ) وقدم لفظ { الأنعام } لعناية جزئية؛ و{ ها } في { خلقناها }: ضميرٌ حالٌّ لا محل له من الإعراب.

٤- قوله سبحانه في سورة الإسراء: { وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا (١٢) وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا (١٣) اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا (١٤)}

{ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا }

العناية الأساسية في السياق موجهة إلى الحدث الذي في الفعل وإلى فاعله المسند إليه الفعل؛ فهما محور الاهتمام؛ في { وجعلنا } وفي { فمحونا } وفي { وجعلنا } الثانية؛ فكذلك هي في { فصلناه }، والجملة النواة المتصورة في البنية العميقة في غير القرآن

قبل التحويل: (وفصَّلنا كلَّ شيء) وقدم لفظ { كلَّ شيء } لعناية جزئية؛ والهاء في { فصّلناه }: ضميرٌ حالٌّ في موضع الاسم المحوَّل لا محل له من الإعراب. ومثل هذا يقال في قوله تعالى: { وكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فى إمَامٍ مُبِينٍ } [يس: ١٢]

{ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ }

العناية الأساسية في السياق كما تقدم في سابقتها موجهة إلى الحدث الذي في الفعل وإلى فاعله المسند إليه الفعل؛ فهما محور الاهتمام؛ في {وجعلنا} وفي {فمحونا} وفي {وجعلنا} وكذلك هي في {فصلناه}، فكذلك هي في {ألزمناه} والبنية النواة المتصورة للجملة خارج القرآن قبل التحويل: (وألزمنا كلَّ إنسان) وقدم لفظ { كلَّ إنسان } لعناية جزئية؛ والهاء في { ألزمناه }: ضميرٌ حالٌّ لا محل له من الإعراب. ومثل هذا يقال في قوله سبحانه في سورة الحجر: { وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ (٢٦) وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ (٢٧) }، وفي قوله سبحانه في سورة الأنبياء: { وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ (٧٣) وَلُوطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبَائِثَ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَاسِقِينَ (٧٤) وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ (٧٥) } وقد قال الفراء في هذا الموضع: ((نَصْب لوط من الهاء التى رَجَعت عليه من { آتَيْنَاه }، والنصب الآخر على إضمار { واذكر لوطا } أو { ولقد أرسلنا } أو ما يذكر فى أوّل السورة؛ وإن لم يذكر فإنَّ الضمير إنما هو من الرسالة؛ أو من الذكر؛ ومثله { وَلِسُلَيْمانَ الرِّيحَ } فنصب (الريح) بفعل مضمر معلوم معناه: إمّا سخّرنا، وإمّا آتينا، وكذلك قوله: { ونُوحاً إذ نَادَى } فهو على ضمير الذكر؛ وقوله: { وَدَاوُدَ وَسُلَيْمان } وجميع ما يأتيك من ذكر الأنبياء فى هذه السورة نصبتهم على النَسَق عَلَى المنصوب بضمير الذكر.))[٤٥]؛ فقد أجاز في المنصوب وجهين: أحدهما على مذهبه في أن الفعل المذكور هو العامل

فيه؛ والثاني أن يقدر له فعل يفهم من السياق وليس من معنى الفعل المذكور بل هو في سياق هذه السورة منحصر فيما يتصل بذكر الأنبياء في الرسالة أو الذكر أي أن النصب بفعل: أرسلنا أو اذكر.

وما قلناه في توجيه آيتي سورة الإسراء يقال في قوله تعالى: في سورة القمر: { أَبَشَرًا مِنَّا واحداً نَتَّبِعُهُ } [القمر: ٢٤]؛ وقوله تعالى في سورة القمرأيضا: { إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (٤٩) وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ (٥٠) }، ولم ترد في المتواتر قراءة بالرفع[٤٦]؛ على أن العكبري ذكر قراءة بالرفع ولم ينسبها؛ ونسب النصب للجمهور؛ وجعله أقوى؛ قال: ((قوله تعالى: {إنا كلَّ شيء..}، الجمهور على النصب؛ والعامل فيه فعل محذوف يفسره المذكور؛ و: { بقدر } حال من الهاء أو من كلّ أي: مقدراً؛ ويقرأ بالرفع على الابتداء؛ و{ خلقناه } نعت لكل؛ أو لشيء؛ و{ بقدر } خبره، وإنما كان النصب أقوى لدلالته على عموم الخلق؛ والرفع لا يدل على عمومه بل يفيد أن كل شيء مخلوق فهو بقدر.))[٤٧]

وما قلناه في توجيه آيتي سورة الإسراء يقال في قوله تعالى في سورة الرحمن: { الرَّحْمَنُ (١) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (٢) خَلَقَ الْإِنْسَانَ (٣) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (٤) الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ (٥) وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ (٦) وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ (٧)}.

ثانياً: الضمير في موضع جرّ:

١- قوله تعالى في سورة الأعراف: { قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ (٢٩) فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ (٣٠) }

قال العكبري: ((فريقًا الثاني منصوب بفعل محذوف تقديره: وأضلَّ فريقًا؛ وما بعده تفسير للمحذوف.))[٤٨]، وغير خافٍ أن محور الحديث في هذا السياق الفعل { حقَّ } بما فيه من حدث؛ فهو موضع العناية الأساسية؛ وليس الذات الذي هو الفريق؛ فالجملة النواة في بنيتها المتصورة في غير القرآن: (وحقَّ على فريقٍ الضلالةُ) قدمت (على فريقٍ) لعناية ثانوية؛ ونزع الخافض(على) فانتصب الاسم بنزع الخافض فصار :{ فريقاً }؛ وظهر الضمير الحالُّ محل الاسم المقدم؛ واتصل بحرف الجر الذي أعيد إلى موضعه ليكون عماداً للضمير الحالّ؛ فصارت الجملة: { وفريقاً حقَّ عليهم الضلالةُ }؛ ولا يقال إن الضمير الحالَّ ههنا في موضع جرٍّ مع إمكان ذلك لقوّة حرف الجر؛ فهو يعمل حتى مع الحائل كما في ضربني بلا سببٍ؛ وحتى مع كونه زائداً كما في ما جاء من رجلٍ؛ ولكن يقال لا محلَّ له من الإعراب؛ وذلك طرداً للباب؛ في كون الضمير الظاهر الحال محل الاسم المنصوب المحوَّل لا محل له من الإعراب، ولم يقرأ في المتواتر بالرفع[٤٩] لأنه يؤدي إلى مخالفة السياق بجعل الذات (الفريق) هو المحور في سياقٍ المحورُ فيه الفعل ومرفوعه.

٢- قوله تعالى في سورة الإنسان: { يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا (٣١) }، قال العكبري: ((والظالمين: منصوب بفعل محذوف تقديره: ويعذب الظالمين؛ وفسره الفعل المذكور.))[٥٠]

والسياق في الآية الكريمة يوجه العناية إلى الفعل بما فيه من حدث وإلى مرفوعه المتصل به وليس إلى ذات الظالمين؛ فمحور الحديث الفعل وذلك ظاهر من الأفعال { يدخل } و{ يشاء } و{ أعد } فجملة: { وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا } لها جملة نواة تقديرها: وأعدّ للظالمين عذابا؛ متسقة مع سياق الفعل في: يدخل من يشاء؛ حوّل لفظ (للظالمين) لعناية ثانوية؛ وانفك عن حرف الجر بنزع الحرف فصار منصوباً بنزع الخافض؛ وظهر الضمير الحالّ { هم } في موضع الاسم المحوَّل فأعيد حرف الجرِّ (

اللام) ليكون عماداً للضمير فصار: { لهم }؛ وهذا الضمير يُختار في إعرابه أنه لا محل له من الإعراب؛ مع اتصاله بحرف الجر لما قدمنا في الحديث عن آية سورة الأعراف؛ فصارت الجملة: { وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا }؛ ولا يقال إن الاسم المحوَّل { الظالمين } بقي على حال الجر مع تحويله؛ بدعوى كون الياء في جمع المذكر السلم تصلح علامة على النصب وعلى الجرّ؛ لأن التحويل يؤدي إلى النصب في الاسم المعرب بالحركات الظاهرة كما تقدم في آية سورة الأعراف؛ ولا يحسن أن يقال إذا كان الاسم المحول مجروراً قبل تحويله يبقى على جره إذا كان إعرابه بالحروف وينصب إذا كان إعرابه بالحركات؛ لأن اطّراد الباب أولى من شذوذه وهي قاعدة معتبرة عندهم كما تقدم؛ ولم يقرأ في المتواتر بالرفع[٥١] لأنه يؤدي إلى مخالفة السياق بجعل الذات (الظالمين) هو المحور في سياقٍ المحورُ فيه الفعل ومرفوعه؛ على أن العكبري ذكر قراءة بالرفع ولم ينسبها؛ ولا شك في أنها من الشاذ لمخالفتها الرسم إذا قرئت (والظالمون) بالرفع؛ ووجَّه النصب بأنه: ((بفعل محذوف تقديره: ويعذب الظالمين؛ وفسره الفعل المذكور؛ وكان النصب أحسن لأن المعطوف عليه قد عمل فيه الفعل؛ وقرئ بالرفع على الابتداء، والله أعلم.))[٥٢]

وفي غير الآيتين الكريمتين ذكروا أمثلة جاء الاسم فيها منصوباً وبعده ما لا يصح نصبه به؛ وذكروا تقديرات رأوا أن الكلام يستقيم بها[٥٣]؛ على أن سيبويه ذكر أن هذه التقديرات للتمثيل ولا يُتكلَّم بها كما تقدم وكونها لا يُتكلَّم بها كالصريح في كون العبارة التي أولوا بها الكلام غير دقيقة في بيان المعنى الحقيقي للعبارة المؤوَّلة فمن ذلك: ((زيداً مررت به؛ تريد أن تفسر به مضمراً، كأنك قلت إذا مثلت ذلك: جعلت زيداً على طريقي مررت به، ولكنك لا تظهر هذا الأول لما ذكرت لك؛ وإذا قلت: زيد لقيت أخاه فهو كذلك؛ وإن شئت نصبت، لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به؛ والدليل على ذلك أن الرجل يقول: أهنت زيداً بإهانتك أخاه؛ وأكرمته بإكرامك أخاه، وهذا النحو

في الكلام كثير؛ يقول الرجل: إنما أعطيت زيداً؛ وإنما يريد: لمكان زيد أعطيت فلاناً، وإذا نصبت: زيداً لقيت أخاه، فكأنه قال: لا بست زيداً لقيت أخاه؛ وهذا تمثيل ولا يتكلم به،...والرفع في هذا أحسن وأجود.))[٥٤] وعندنا أن جملة زيداً مررت به محولة عن جملة نواة هي: مررت بزيد؛ قدم الاسم المجرور للعناية الثانوية فصار على زيدٍ سلمت؛ ثم انفك الاسم عن الخافض بنزعه عنه فصار منصوباً بنزع الخافض؛ وظهر الضمير الحالّ في موضع الاسم المحوَّل؛ ولا محل له من الإعراب؛ وأعيد حرف الجر (على) ليكون عماداً للضمير؛ ومثل ذلك قولهم في زيداً سلمت عليه، التقدير: حييت زيداً سلمت عليه؛ وعندنا أن الجملة محولة عن جملة: سلمت على زيد؛ قدم زيد لعناية ثانوية فانفك عن الخافض فهو منصوب بنزع الخافض؛ وحل في محله الضميرالحالّ ولا محل له من الإعراب؛ وجاء حرف الجر (على) ليكون عماداً للضمير؛ وقوله: زيداً لقيت أخاه؛ جملة نواتها قبل التحويل لقيت أخا زيد؛ قدم المضاف إليه فانفك عن الخافض والإضافة كما هو معلوم على نية حرف جر مقدر؛ أو نقول إن معنى الإضافة هو الذي يخفض المضاف إليه فالاسم المحول الذي كان مضافا إليه قد انفك عن خافضه فهو منصوب بنزع الخافض؛ وحل محله ضمير بسبب تحوله وهو الضمير الحالّ في موضع الاسم المحول ولا محل له من الإعراب؛ وفي زيداً أكرمت أخاه؛ التقدير: سررت زيداً أكرمت أخاه؛ وفي: زيداً ضربت أخاه التقدير: أهنت زيداً ضربت أخاه؛ والقول فيهما كالقول في زيدا لقيت أخاه؛ كل منهما محولة عن نواة هي في الأولى: أكرمت أخا زيد؛ وفي الثانية ضربت أخا زيد؛ من غير تكلف معنى سررت أو أهنت؛ والتكلف ظاهر في هذا وأمثاله؛ ونرى أن ما اقترحناه من توجيه في الإعراب يحفظ علينا معنى العبارة ويستحضر أصلها قبل التحويل فلا يكون في الكلام لبس؛ أو تقديرٌ متَكلَّف لم يُرده المتكلم. والله سبحانه أعلم.

الخاتمة:

تبين من خلال هذا البحث أن ما سمي بأسلوب الاشتغال ليس أسلوباً صنعه النحاة؛ نعم قد يقال معالجته صناعة نحوية ولكن شواهده جاءت من أفصح كلام بلغة العرب؛ وهو كتاب الله تعالى الذي أقر فصحاء العرب وبلغاؤهم بفصاحته وعلو بيانه؛ فليس من الحكمة إلغاء الحديث بشأنه؛ وإنما لا بدَّ من توجيه تلك النصوص بما يضمن سلامة المعاني التي رمت إليها تلك النصوص؛ وقد وجدنا أكثر من توجيه عند القدماء والمعاصرين؛ ورأينا الحفاظ على فكرة العمل أو ما سمي بنظرية العامل لأنها فكرة للتيسير ؛ ولأن النحو العربي بكل موروثه قائم عليها؛ على أننا لا ينبغي أن نغالي في اعتمادها إذا أدى ذلك إلى فساد المعنى؛ أو إلى تكلف ظاهر لا يقبله الذوق اللغوي السليم؛ واقترحنا لذلك أن يعرب المنصوب في نحو: (زيداً ضربته) مفعولاً به للفعل مقدماً إذا جاء الضمير في موضع نصب على قولهم؛ واخترنا لهذا الضمير أن يسمى حالاً محل مقدَّم؛ ولا يكون له محل من الإعراب أسوة بضمير الفصل؛ وهو قول يمكن أن يفهم من كلام الكسائي بإلغائه؛ وإذا كان في موضع جرّ على قولهم؛ نحو: (زيداً سلمت عليه)؛ و(زيداً ضربت أخاه)؛ جعلنا الاسم المقدَّم منصوباً بنزع الخافض؛ والضمير الحالّ لا محل له من الإعراب وإن أعيد الجار إليه ليكون عماداً له؛ ليجري الباب على سنن واحد.

وفي كل الأحوال لا ينبغي أن يؤشر على هذا الباب بلفظ: (يترك) ففي ذلك إغفال لنصوص فصيحة لا ينبغي أن تغفل؛ والله سبحانه أعلم.

الهوامش

(١) الكتاب؛ لسيبويه؛ ج٢ ص١٣١

(٢) الخصائص؛ لابن جني؛ ج١ ص١٠٩-١١٠

(٣) دستور العلماء؛ للأحمد نكري؛ ج١ ص١٣٩

(٤) الكلّيات؛ للكفوي؛ ص ٥٣

(٥) الصاحبي؛ لابن فارس؛ ص ٧٧

(٦)اللباب في علل البناء والإعراب؛ للعكبري؛ ج١ ص٥٥

(٧) توضيح المقاصد؛ للمرادي ؛ ج١ ص٢٩٨

(٨) معجم الأدباء؛ لياقوت؛ ج٢ ص ٢١٨

(٩) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ لابن عقيل ج٢ص١٢٩

(١٠) ينظر: إنباه الرواة؛ للقفطي؛ ج٢ ص٣٥١

(١١) الكتاب؛ لسيبويه؛ ج١ ص٨٠- ٨٩

(١٢) ينظر: جوانب من نظرية النحو؛ لتشومسكي ص ١٦٩

(١٣) ليست في المتواتر؛ ينظر تقريب النشر لابن الجزري ص ٤٤٤، وذكرها العكبري في التبيان ج٢ ص٢٢١ ولم ينسبها.

(١٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ج١ ص ٨٢

(١٥) شرح شذور الذهب؛ لابن هشام؛ ص٢٤٣

(١٦) شرح شذور الذهب؛ لابن هشام؛ ص٢٤٣

(١٧) الخصائص: ج١ ص٣٥٧-٣٦٩

(١٨) أوضح المسالك ج٢ ص ١٧٣

(١٩) شرح ابن عقيل ج٢ ص١٣١

(٢٠) شرح شذور الذهب؛ لابن هشام؛ ص٢٤٣

(٢١) معاني النحو؛ د. فاضل السامرائي؛ ج٢ص٥٥١

(٢٢) الرد على النحاة؛ لابن مضاء القرطبي؛ تحقيق د. شوقي ضيف ص ١٠٣-١٢٢

(٢٣) مدخل إلى الرد على النحاة؛ د. شوقي ضيف؛(في مقدمة تحقيقه الكتاب المذكور) ص٣٣

(٢٤) مدخل إلى الرد على النحاة؛ د. شوقي ضيف؛(في مقدمة تحقيقه الكتاب المذكور) ص٥٩

(٢٥) ينظر: جوانب من نظرية النحو؛ لتشومسكي؛ ص ٣٩

(٢٦) البنى النحوية؛ لتشومسكي، ص١٢٣

(٢٧) مدخل إسلامي إلى اللغويات العامة؛ د. أحمد عبد السلام؛ ص٢٤٩؛ وينظر: المراجع التي أحال عليها في ص ٢٥٨

(٢٨) ينظر: المُنصف لابن جني؛ ج١ ص ٢٤٨؛ وأوضح المسالك لابن هشام؛ ج٤ ص ٤٣٧

(٢٩) الجمل في النحو؛ للزجّاجي؛ ص ١١٧

(٣٠) المفصل للزمخشري؛ ج١ ص ١٧٢؛ وينظر: شرح المفصل لابن يعيش؛ ج٣ ص ١١٠

(٣١) الكتاب؛ لسيبويه؛ ج٢ ص٣٨٧

(٣٢) أوضح المسالك؛ لابن هشام؛ ج٢ ص١٦١

(٣٣) الكتاب؛ لسيبويه؛ ج١ ص٣٤

(٣٤) ينظر: شرح شذور الذهب؛ لابن هشام ص٢٤٣؛ وينظر: معاني النحو؛ د. فاضل السامرائي ج٢ص٥٥١

(٣٥) معاني القرآن للفرّاء؛ ج٢ ص ٢٣٨

(٣٦) ينظر في حفظ المراتب: الخصائص؛ لابن جني ج٣ ص٥

(٣٧) ينظر: الأشباه والنظائر؛ للسيوطي؛ ج١ ص ٢٣٢

(٣٨) أوضح المسالك؛ لابن هشام؛ ج٣ ص ٨٥

(٣٩) ينظر: تقريب النشر؛ لابن الجزري؛ ص ٣٤٦

(٤٠) معاني القرآن؛ للفراء؛ ج ٢ ص ٩٥

(٤١) معاني القرآن؛ للفراء؛ ج١ ص٢٤٢

(٤٢) ينظر : تقريب النشر؛ لابن الجزري ص٣٥٣؛ و ص٤٢٧

(٤٣) ينظر: القراءات الشاذة؛ ص ٦٠؛ وص ٧٦ بذيل: البدور الزاهرة؛ كلاهما لعبد الفتاح القاضي

(٤٤) معاني القرآن؛ للفرّاء؛ ج٢ ص ٣٧٣

(٤٥) معاني القرآن؛ للفراء؛ ج٢ ص ٢٠٧-٢٠٨

(٤٦) ينظر: البدور الزاهرة؛ للقاضي؛ ص ٣٠٨

(٤٧) إملاء ما من به الرحمن(التبيان)؛ للعكبري؛ ج٢ص٢٥٠

(٤٨) إملاء ما من به الرحمن(التبيان) للعكبري؛ ج١ص٢٧١

(٤٩) ينظر: تقريب النشر لابن الجزري؛ ص ٣٠٥

(٥٠) إملاء ما من به الرحمن(التبيان) للعكبري؛ ج٢ص٢٧٧

(٥١) ينظر: تقريب النشر؛ لابن الجزري؛ ص ٤٩٥

(٥٢) إملاء ما من به الرحمن(التبيان)؛ للعكبري،ج٢ص٢٧٧

(٥٣) ينظر مثلاً: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل؛ ج١ص١٧٣-١٧٤

(٥٤) الكتاب؛ لسيبويه؛ ج١ ص٨٣

Found through this research that the so-called manner to engage in no way made grammarians; Yes treated grammatical industry might be said, but corroborating reports came from the eloquent words of the language of the Arabs; it is the book of God, who acknowledged eloquent Arabs and Bulgaahm eloquence and altitude statement; it is not wise to cancel talk about it; but it is necessary to guide those texts so as to ensure the safety of the meanings that threw to those texts; and we have found more than a guide to the ancient and contemporary; and we have seen to maintain the idea of the work or the so-called theory of factor because it is the idea of facilitating; and because the Arabic grammar all covenantal based upon; that we should not exaggerate the adoption if it led to the corruption of meaning; or to the cost Zahir is not accepted by the linguistic good taste; and we have suggested, therefore, that expresses Mansoob in about: (Zaid hit) effect by the reaction in advance if conscience came in the position monument on saying; and we have chosen for this conscience be called off shop provider; they do not have a place to express similar to conscientiously chapter; it is the view can be understood from the words of Alexaii rescind it; and if it is in the position to drag on saying; about: (Zaid handed it); and (Zaid hit his brother); We made the name provided erected disarm-reducing; conscience and the case has no place to express and that was neighbor to him to be staking him; for being the door to the Sunan one